بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي خلق الثقلين وكلفهم بما في وسعهم تكليفا والصلوة
على نبيه محمد المرسل الى كافتهم تبشيرا وتخويفا وعلى آله
واصحابه الصارفين اراداتهم واختيارهم الى الخير معتقدين
بانه لاحول ولا قوة الا بالله لا با لغير وبعد فيقول الفقير
الى العون الجلي والمخفي الصريح من ربه نعمان السهلي الحنفي
قد كان ميدان بحث افعال العباد ومنتهى تحير فيه فوارس
الجياد وقاتم الاعماق خاوي المخترقين مشتبه الاعلام
لماع الخفقين وذلك لانه قد علم الله تعالى ان بعض الناس
يظن انه مختار مستقل بالقوة والقدرة فانزل لرده آيات
مثل قوله عز وجل وربك يخلق ما يشاء ويختار ما كان لهم الخيرة
وان بعض الناس يزعم انه بلا ارادة ولا اختيار مجبور على العصيان
والكفر فانزل رده نصوصا مثل قوله عز وجل وقل الحق
من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر وقد جعل الله تعالى
كلا من امثال هاتين الايتين في طرفي سبيل الهدى عليه السلام

بطن

بحيث من ذهب فيما بينهما اهتدى ولم يضل ولن تأخذه
ملامة لان هذا السبيل كسبيل السفن في البحار حيث ينصب
على طرفيه خشب واحجار وقد عمر احدى عيني كل من الفريقين
فضربوا على العلامتين طريقين اذا اخذ كل فريق ما ورد
الاخرين واتخذوه مذهبا وردوا مقتضى ما نزلت ورد مذهبهم
فجعلوا دينهم لهوا ولعبا ولما كان امر كل منهما فرطا بل
غلطا وشططا ارى الله السبيل الوسط المستقيم لمن
جعلهم امة وسطا فبرز في الميدان فرسان الاجلة فاخذوا
مقتضى جميع الادلة فذهبوا ناظرين بالعينين على الصراط
المستقيم في البين فوجدوا ما بين كل من العلامتين
طريقا لاعوج فيه سويا بحيث من سار فيه مستبصرا فقد اتخذ
الى ربه سبيلا حريا ولكن غبرة اقدام المضطربين في الطرفين
سترت هذا الطريق بل سدته كما بين الصدفين فمال كثير
من الذاهبين والايبين الى الشمال فتاهوا في تيه خيرق
الجبر والاستقلال فلا بد من واقف يصرف المقال موضع
المال ويعين متوليا وناظرا لتظهير الطريق على الكمال
فصرفت بعض المقال وكل منصف متول حاضر وسودت

بعض القرطاس وسميته بتبارجه ناظر مستعينا من الملك
المستعان الكريم الذي يهدي من يشاء الى صراط مستقيم فكان
بفضل الله كتابا حوى عن كل سؤال جوابا يعرف به كل من
تدبره وانصف وقال صوابا ليس له في الرسائل مثيل ولا في
المباحث عديل ان هو الا من توفيق المولى الجميل فنعم المولى
ونعم الوكيل مقدمة نحن معاشر المخلصة والمازيدية نعتقد ان في
المكلفين وسعا وقدرة يتخالفون فيها فبعضهم يقدر على
ما لا يقدر عليه بعض آخر وهذا مما لا مجال للانكار فيه اصلا وان
فيهم ارادة واختيارا مفوضين اليهم كاروبة والتصور بمنا زون
بهما عن غير المكلفين وهما الارادة والاختيار الوان سيلبان
عنهم عند كره المكرهين وجبر الجابرين على خلافهما والارادة من
الانسان هي قصد قلبه وميل نفسه الى احد طرفي ما يتعلق اليه شوقي
مرتب على تصوره فاذا اراد المكلف فعلا يقدر عليه واختاره
فان كان وحصل على مراده فخالقه هو الله وان لم يكن و
لم يحصل فتارك حصوله هو الله الذي يخلق ما يشاء ويختار
واستحقاق المدح والثواب والذم والعقاب في الدنيا والآخرة
يدور على صرف ارادته واختياره المقارنين لحصول الفعل

والترک من جوارحه من غیر کره وجبره فخلق الله وایجاده
ما اراد العبد واختاره من الفعل الجمیل وترکه سبحانه وتعالی
خلق ما اراد العبد واختاره من الفعل القبیح لطف وکرم من الله
تعالی علیه وعکس ذلک غضب منه نستفید بالله من غضبه
وکفی بالمؤمن ذنبا ارادة ما نهاه ربه واختیاره اباه برضاه
بل نیته وتصمیمه بالقلب لقوله تعالی وان تبدوا ما فی انفسکم
او تخفوه یحاسبکم به الله ولقوله علیه السلام انما الاعمال بالنیات
وانما لکل امرء ما نوی والمرء قد یعمل شر النیة لخیر فیثاب به کالکذب
لدفع فساد لازم ورزه اکثر من وزر الکذب علیه وقد یعمل
خیر النیة الشر فیعاقب علیه کالانعام والملاطفة علی یتیم بنیة
التقرب الی الفعل الشنیع معه فالمرء مثاب ومعاقب ومؤاخذ
بنیته وقصده وتصمیمه واما الخواطر الفاسدة المعفو عنها فهی
ما یلقیه الشیطان ویخرجه الانسان من قلبه بالاشتغال الی فعل
جمیل وتفکره واما الخواطر التی یؤاخذ بها الانسان فی الدنیا بغم
وهم یصیبه فی امر من امور دنیاه علی ما روی عن عایشة رضی الله
تعالی عنها کما فی التفسیر الکبیر وغیره فی قوله تعالی وان تبدوا
ما فی انفسکم او تخفوه یحاسبکم به الله فهی آلتی لا یهتم باخراجها

ولا يصمها تصميم فعل بل بلاحظها بقلبه الذي هو محل نظر الحق
وذكره لما روي انه تعالى قال لداود عليه السلام يا داود طهر لي
بيتا اسكنه لم يسعني ارضي ولا سمائي ووسعني قلب عبدي المؤمن
التقي النقي وتوسلم انها ما يصمها فلا يستلزم اصابة الغم والهم يصمها
في الدنيا ان لا يعذب ولا يواخذ بها في الاخرة لان التصميم
انما يكون بالقلب الذي مر ذكره وقد روي عنه عليه الصلوة والسلام
نية المؤمن خير من عمله واستدل به على ان نية الفاسق شر من
عمله ووجهه ان النية انما تكون بالقلب الذي هو محل الايمان
والعرفان ومحل نظر الملك الديان فاستعماله للمعصية شر
من استعمال سائر الجوارح لها فهي كسائر المعاصي بمشية تعالى
ولذا عقب المحاسبة بقوله فيغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء
والله على كل شيء قدير ونسمي ارادة الانسان ارادة جزئية
واختياره اختيارا جزئيا وبجزئية ههنا مقابلة للكلية في ارادته
تعالى واختياره فان كل ما اراده الله تعالى واختاره كان
وكل ما لم يرده ولم يخيره لم يكن بخلاف ارادة الانسان واختياره
فان مراده قد يكون بمشية الله تعالى واختياره وخلقه اياه
بعد الارادة والاختيار الجزئيين وقد لا يكون بعدهما بتبرك الله

الذي

الذی یخلق ما یشاء ویختار ایجاده وایضا الجبریة بالنظر الی نفس الانسان
فان کل احد من الانسان جزئی لا یرید ولا یختار الا فعل نفسه فقط
بخلاف الباری تعالی فانه یرید ویختار فعل کل فاعل بعد ارادته
واختیاره الجزئیین وقف الخلق هذا وقد یظن العوام المأنون
ان الجبر ان الجبریة ههنا بمعنی القلة ویزعمون ان الارادة والا
ختیار الجزئیین شیأن لا یکاد ان یعلما لقلتهما ولیس الامر کما زعموا
بل هما ما یوجدان فی العبد من الارادة والاختیار المسلوبین عنه اکره
والاضطرار علی خلافهما فمذهب المعتزلة ان العبد مستقل بالاختیار فما کان
من افعاله فهو فاعله حقیقة مستقلا برأسه وما لم یکن فهو تارکه
مستقلا برأسه لیس لله فی فعله ولا فی ترکه مدخل الا انه اعطاه القدرة
الکاملة التی بها یکسب وبزعم مذهب الجبریة ان العبد لیس فیه
اختیار اصلا فما یظهر من الافعال الجمیلة والقبیحة فی یده من الله لیس فیه
ارادة واختیار وما یظن فیه من الارادة والاختیار فهو من الله لانه
فهو مجبور جبرا محضا فی فعله وترکه فلا اختیار فیه اصلا مقصد لا یخفی
علی احد ان مذهب کل من المعتزلة والجبریة ضد کامل للاخر ومذهب
اهل السنة والجماعة متوسط بینهما واستدل کل منهما بدلائل نقلیة
وعقلیة واقوی ادلتهم النقلیة هی الآیات القرآنیة الدالة

على الاختيار والارادة والكسب مطلقا والايات القرانية الدالة
على نفي التجبر والاقتدار على الافعال بالاستقلال وانت خبير بان
الايات القرانية انما نزلت لرفع الكفر ودفع العصيان والتحريص
على الاطاعة والعبادة للملك الديان بتفهيم سبيلي الهدى والضلال
لمن يفهم من الجن والانسان وقد قال الله سبحانه وما خلقت
الجن والانس الا ليعبدون فلكل اية استدلوا بها دلالة لا ينكر
الاذو الضلالة فالايات القرانية التي استدلت بها المعتزلة
على الاستقلال بالاختيار في الافعال مثل قوله تعالى فمن شاء فليؤمن
ومن شاء فليكفر وغيره من ايات التجبر في اختيار بعض الافعال
لا شبهة ان لها دلالة على الاختيار بدون جبر واضطرار والايات
القرانية التي استدلت بها الجبرية على عدم الاختيار مثل قوله تعالى
وربك يخلق ما يشاء ويختار ما كان لهم الخيرة وغيره من الايات
الدالة على الاختيار الكلي والتجبر في جميع امورهم لا شبهة ان لها
دلالة على عدم الاستقلال في الافعال مثل استقلال الملك الفعال
ولا يمكن لاحد انكار احدى هاتين الدلالتين رأسا بالكلية
ولا قبول كل منهما على مراد مستدليها معا لاجتماع الضدين ولا
قبول احديهما دون الاخرى للزوم انكار الاخرى ولا تطبيق

كل آية بما ذهب اليه احد الفريقين بالتاويل للزوم تاويل اكثر
من ثلثي الادلة القرآنية لتوافق اقل من ثلثها تاويلا فاحشا
بقرائن ضعيفة قليلة فاذا تعارضت الادلة القرآنية
ظاهرا في عقولنا يجب علينا تطبيق اقلها واضعفها باكثرها
واقويها دلالة باي وجه كان بدلالة قرائن ظاهرة او خفية
لعدم الاختلاف في القرآن لقوله تعالى افلا يتدبرون القرآن
ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا وقوله عز
وجل كثيرا انما هو لبيان الواقع في كلام الغير لا لاشعار بوقوع
الاختلاف القليل في كلامه تعالى والاحتراز منه فهو في الحقيقة ينفي
الاختلاف القليل والكثير من القرآن بالكلية اذ المغير لو كان
من عند غير الله لوقع فيه اختلاف كثير والحال انه لا اختلاف فيه
اصلا وما يظن من الاختلاف فيه فهو ليس باختلاف في الوا
قع.
بل الكل متفق وان لم نطلع على شواهد التوفيق وقرائنه مع
ان بعض القرآن قرينة على البعض الاخر ومفسر له فادلة كل من
الطرفين تكون قرينة على سلب افراط الاخرين من الاستقلال
المحض والجبر المحض ومع ان بعض الادلة التي استدل بها اهل السنة
قرينة على ذلك السلب على ان الادلة القرآنية التي استدلت
بها

المعتزلة وان دلت على ان في العبد اختيارا لكن لا دليل لهم
قطعيا على ان ذلك الاختيار استقلالي كلي بحيث يفعل مستقلا
كل ما يشاء ويريد بل يدل على ان ذلك الاختيار ليس باستقلا
ولا كلي دلائل لاهل السنة لا تحصر لا سيما دلائل الجبرية في المقابلة
وان الادلة القرآنية التي استدلت بها الجبرية وان دلت
على سلب اختيار من العبد لكن لا دليل لهم قطعيا على ان
المسلوب عنه هو مطلق الاختيار رأسا جزئيا وكليا بحيث
لا اختيار فيه قطعا بل يدل على ان المسلوب عنه هو الاختيار
الكلي لا الجزئي دلائل لاهل السنة لا تحصر لا سيما دلائل المعتزلة
في المقابلة فمن تأمل في جميع الدلائل حق التأمل علم يقينا ان
الاختيار الذي يدل عليه بعض القرآن هو الاختيار الجزئي
وان سلب الاختيار الذي يدل عليه البعض الآخر من القرآن
هو سلب الاختيار الكلي الاستقلالي وقد عرفت في المقدمة
معنى الكلي والجزئي في هذا الباب والله اعلم بالصواب
ويكفي للعاقل دليلا على كون اختيار واستطاعة في العبد
اختصاصه بالتكليف الالهي وامتيازه من المجنون والصبي
وامتياز الحركة البطشية من الحركة الرعشية في المرتعش وافتراق

الحركة السهلة من الحركة الصعبة في كل احد وسقوط التكليف
من المكره والمقيد ونحوه وعلى كون اختياره غير كلي وعلى كون
خالق افعاله هو الله خالق كل شيء تخلف مراده عن ارادته
واختياره كثيرا وظهور خلاف مراده في بعض الاحيان لحكمة بالغة
من الحكيم الديان اما رحما وكرما واما غضبا ورغما منه تعالى
تنبيه مذهب كل من المعتزلة والجبرية تعصب وتفريق
بين الادلة القرانية التي لا اختلاف فيما بينها كما عرفت
وانكار لدلالة ادلة الاخرين على بعض مدعاهم من اختيار
غير كلي وسلب اختيار كلي بناء ويلات فاسدة وتكلفات
كاسدة ومذهب اهل السنة توفيق بين جميع الادلة القرانية
واعتراف بما انكروا بل اثبات لدلالة الجميع على وجود اختيار
جزئي وعدم اختيار كلي في العبد المكلف فمن انكر مذهب كل
من الفريقين على ما ذهبوا اليه مع الاعتراف بدلالة جميع الا ادلة
على وجود اختيار جزئي ودون كلي في العبد المكلف لا يلزمه
شيء غير اتباع الحق ومن انكر مذهب اهل السنة على ما ذهبوا
اليه فقد انكر دلالة جميع الادلة النقلية على اختيار ما وسلب ما
مقابل عطلها فيخاف عليه الوقوع في الكفر نعوذ بالله اعلم

ان كثيرا من الناس لا يعلمون ان اصل ما خذ مذهب اهل السنة
جميع الادلة ويشكون فيه ويميلون الى مذهب الجبرية
فينكرون الاختيار الغير المستقل وليس ذلك الا من الشيطان
المضل واقوى ما يجر الى درك الجبر دليلان احدهما نقلي والآخر
عقلي تستدل بهما الجبرية على الجبر المحض اما الدليل النقلي فقوله
تعالى وما تشاؤن الا ان يشاء الله مع الحديث المرفوع المشهور
المجمع عليه عند الجمهور وهو ما شاء الله كان وما لم يشا لم يكن
وهذان النقليان احدهما سيفهم والآخر سنهم فان شاء الله تعالى
سنأخذهما من ايديهم ونضرب اعناقهم بسيفهم فنقول وبالله
التوفيق الى الحق والتحقيق هذه الآية الكريمة لا تدل على مدعاهم
من وجهين اما اولا فلان الآية الكريمة ليست في حق كل ما يشاء
العبد من الاستقامة والهداية بل هي مخصوصة بالاستقامة فان المفسرين
فسروها بها حيث قالوا وما تشاؤن اي الاستقامة يا من
يشاؤنها الا وقت ان يشاء الله استقامتكم ووجه ان هذين
الفعلين اعني وما تشاؤن وان يشاء الله متعد بان لا بد لهما
من مفعول به محذوف لقيام قرينة والحال ان اكثر المحذوفات
من المفاعيل انما يحذف من اللفظ لدلالة الكلام السابق عليه وكفاية

منه فنظرنا الى ما قبل هذا الكلام ووجدنا قبله قوله عز وجل
لمن شاء منكم ان يستقيم فوقع ان يستقيم فيما تاويل المصدر بمعنى
الاستقامة مفعول شاء الذى ماخذ اشتقاقه هو ماخذ
اشتقاق بين الفعلين بل هو اصلهما لان اصل كل مضارع
ماضيه على ما حققه التصريفيون فمفعولها المحذوف هو مفعول
اصلها المذكور ولا يلزم الجبر المطلق من كون مشيئة الاستقامة بيد
الله الذى يهدى من يشاء الى صراط مستقيم كما لا يلزم الجبر من كون الهداية
بيد الله عز وجل بل يلزم اللطف والكرم لقوله تعالى يمنون عليك
ان اسلموا قل لا تمنوا على اسلامكم بل الله يمن عليكم ان هداكم للايمان
الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا ان هدانا الله والخير
من الله تعالى على عباده لو كان واقعا فرضا فهو انما يكون فى
اضلال من يريد الهداية الى الحق ويطلبه كرها وقهرا عليه وهو خلاف
النصوص القطعية النقلية والعقلية لا فى الهداية الى الايمان
والاستقامة لانه اكرام ولا يقال للكريم انه جابر ولا للكرم انه
مجبور فعلى هذا دلالة فى الآية المذكورة على الجبر اصلا واما ثانيا فلان
هذه الآية لو سلم انها ليست مخصوصة بالاستقامة فلا مساعدة
فيها الى مذهب الجبرية اولا احتياج الى تقدير مفعول محذوف

ح فانه لا يركب التقدير الا عند عدم امكان حمل اللفظ على التمام
في كل كلام لا سيما في كلام الملك العلام المنزل لتفهيم الخاص والعام
لان الاصل في اجزاء كل كلام هو الذكر والحذف خلاف الاصل وههنا
حمل لفظ الآية على التمام ممكن بل مرجح ومتبادر فان المستثنى منه
اذا لم يذكر في كلام فلا يقدر الا بعد عدم امكان جعل الاستثناء مفرغا
وههنا ممكن بل ظاهر فيجب ما بعد الا معمولا لما قبله نحو قولك
ما ضربت الا زيدا وما رأيت الا عمرا فزيدا مفعول ضربت وعمرو
مفعول رأيت وان في ان يشاء الله مصدرية دخلت على
المضارع وجعلته في تاويل المصدر بمعنى مشية الله فاذا كان
ان يشاء الله مفعولا وما تشاؤن فالمعنى وما تشاؤن اذا
شئتم فعلا او شيئا الا مشية الله آياه ليخلقه عقيب مشيته
فيحصل لان الشيء لا يوجد الا بخلق الله وخلقه لا يكون الا
عقيب مشيته والمشية من العباد قصد قلبي وميل نفساني الى المطلوب
فحاصل المعنى اذا قصدتم شيئا فانتم انما تقصدون وتطلبون
ان يشاء الله ذلك الشيء ليخلقه لا ان تفعلوه وتوجدوه بالا
ستقلال لان خالق كل شيء هو الله ولان الله تعالى نهى عن
القول بانه فاعل ذلك غدا بدون احالته الى مشيته تعالى

في الوز

فی الغد حیث قال عزوجل ولا تقولن لشیء انی فاعل ذلک
غدا الا ان یشاء الله وقد قال المفسرون حذف حرف التحزن
من ان وان قیاس التقدیر بان یشاء الله والمعنی ولا تقولن
انی فاعل کذا غدا الا متلبسا بمشیة الله فالمراد من هذا النهی
المؤکد والاستثناء المقید هو الامر بان یقول کل من یرید
ان یفعل فعلا غدا انی فاعل ذلک غدا ان شاء الله وانت
خبیر بان معنی قولک انی فاعل ذلک غدا ان شاء الله انی اریده
واقصد انی افعله غدا ولکنی لا افعله غدا بشیء من الاشیاء الا بان
یشاء الله غدا لان ما یشاءه الله یکون وما لا یشاءه لا یکون لان
خالق کل شیء هو الله والخلق مرتب علی المشیة ومعقب ایاها
لکونه فعلا اختیاریا له تعالی مسبوقا بالارادة والمشیة فلا یکون
فی عالم الکون شیء الا بخلق الله عقیب مشیته ولذا قال الاستاذ
ابو اسحق الاسفرائنی سبحان من لا یجری فی ملکه الا ما یشاء فی
مقابلة معتزلی قال سبحان من تنزه عن الفحشاء ومن ههنا
یعلم ان هذه الآیة اعنی قوله تعالی وما تشاؤن الا ان یشاء الله
وان هذا الحدیث اعنی قوله علیه الصلوة والسلام ما شاء الله کان
وما لم یشا لم یکن اذا خلیا ونفسهما من غیر تقدیر ولا تغییر

لا يدلان على ما ادعاه المجبرون بل يدلان دلالة واضحة على ما
ادعاه السنيون من ان العباد لا يشاؤن ولا يريدون ولا
يقصدون ايجاد شئ بانفسهم وانما يشاؤن ويريدون ويقصدون
مشية الله اياه لان ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن الى الآن
فما يشاءه يكون وما لا يشاؤه لا يكون الى آخر الدوران فانه تعالى
اذا اراد شيئا يقول له كن فيكون عقيب الارادة فالآية والحديث
دليلان لاهل السنة ذوي المنة ولا يستدل بهما على الخير الا الذين في
قلوبهم اكنة فمفاد الآية دلالة على ان للعباد مشية بحكم الاستثناء
من النفي لان الاستثناء من النفي اثبات وعلى ان مشيتهم شيئا في
الواقع ونفس الامر مقصورة على ان يشاءه الله لخلقه عقيب مشية
لكون تعلق ارادتهم ومشيتهم الى نفس الفعل دون مشيته عيشا في
الواقع ونفس الامر ومنتهيا عنه كما عرفت فما يفهم من هذه الآية
بل من الحديث المذكور ايضا ان مشية الله ايجاد فعل العباد انما هي
بعد مشيتهم وارادتهم اي بعد قصدهم وطلبهم مشية الله اياه الا ترى
ان بعض الناس يقول لبعض ارجو منك اي تريد كذا لانك ان
اردته يكون فكيف لا يقال مثل ذلك في حق الخالق والقال
للفاعل المطلق الفعال المختار الذي هو خالق كل شئ يخلق

ما يشاء

ما يشاء ويختار بل الواجب على كل احد ان يقول بلسان الحال
والقلب والمقال مثل ذلك في كل حال لانه ليس له على غير ذلك
قدرة ومجال فمشيئة الله فعل عباده تعقب مشيتهم وقصدهم
مشيته تعالى في ذلك الفعل وترتب عليها ويدل على هذا
الترتب والترتيب والبعدية والتعقيب قرائن ظاهرة
في الاية الكريمة لفظا ومعنى فاما لفظا فمن المقررة
عند اهل العربية ان اختلاف صيغ المشتقات انما هو لافادة
معنى مخصوص فان المشتق منه اعني المصدر انما يدل على الحدث
المطلق وانما يورد المشتق لافادة تقيده وتخصيصه اى
لافادة معنى مخصوص بتلك الصيغة فصيغة الماضي تفيد
وقوع الحدث في الزمان السابق وصيغة المضارع تفيد وقوع
الحدث في زمان الحال او الاستقبال وههنا ان يشاء الله وقع
موقع مشيئة الله لكونه في تاويلها فالاعراض عن صيغة المصدر
الاصل المطلق والاتيان بصيغة المضارع الفرع المقيد لشبهة
انه لافادة معنى مخصوص بصيغة المضارع ولا معنى مخصوصا
للمضارع الا الحدث المقيد بزمان الحال او الاستقبال لا يقال
ان يشاء منسوب الى الله والافعال المنسوبة اليه تعالى منسلخة

عن الزمان لعدم جريان الزمان الحادث ومروره على الله القديم

لانا نقول انما يكون كذلك بالنسبة اليه تعالى واما بالنسبة

الينا فكثير من الافعال المنسوبة الى الله تعالى يراد منه احد الا

زمنة كما في قولنا ان الله يحيي ما القبور ويقيم الوزن بالقسط

ويحاسب العباد فيجازيهم قرينة اخرى اذ النسب الى صيغة

مصدر صيغة المضارع فالمتبادر منها حصول مدلول ذلك

المصدر في المستقبل لا في الماضي كما حققناه في كواشف الشبهة

في قول الفقهاء يسن فعل كذا ويجب فعل كذا وههنا قد نسب صيغة

المضارع اعني نشاؤن الى ذلك المصدر الذي هو صيغة مضارع

بان لا يقال ما نسب معنى المضارع ههنا الى المصدر المذكور

بل سلب عنه بحرف النفي لانا نقول النسبة ههنا نسبة اصطلاحية

من نسبة العامل الى المعمول على ان الاستثناء مفرغ واثبات من

النفي المذكور والمعنى انما نشاؤن مشيئة الله تعالى وقرينة اخرى

قد تقرر عند اهل العربية والاصول ان الحروف الناصبة للمضارع

مخلصة للاستقبال على الصحيح المجزوم به في اوائل التسهيل

كما في الكوكب الدري فقد دخل على المضارع المنسوب اليه حرف

مخصصة ومخلصة للاستقبال فهذه القرائن اللفظية

تفاد

تتعاضد وتدل دلالة قوية على ان مشيئة الله فعل العباد فى
المستقبل بعد مشيتهم وعقيبها لان معنى الآية على هذه القرائن
بدون تقدير مفعول انما تشاؤن مشيئة لله فى المستقبل بعد مشيئكم
اى فى عامة الافعال والاحوال فان الظرف المحذوف المنوى
مطلق ويؤكد هذه القرائن قرائن قوله تعالى ولا تقولن لشئ
انى فاعل ذلك غدا الا ان يشاء الله م لفظ الفاعل الذى
يتبادر منه معنى المستقبل لاشتقاقه من معلومه ولفظ غدا الذى هو
مقيد فاعل المحتمل للحال ومخصصة للاستقبال ولفظ ان الداخلة
على المضارع المخلصة اياه للاستقبال والاية تكون قرينة لاية
اخرى لانها نزلت على من لا ينطق عن الهوى بل انما ينطق
بوحى يوحى ولا يصح ان يكون موجبها قد غفل عن الاخرى ومهما
فيلزم ان يكون قرائن كل من الايتين قرائن للاخرى وما يذكر
ذلك الا اولوا النهى لا يقال قد سبق ان المراد من هذا النهى والاستثناء
هو الامر بان يقول كل من يريد ان يفعل فعلا غدا ان اشاء الله فعله
غدا ان شاء الله ومعلوم ان لفظ شاء صيغة ماض فالمعنى انى
افعل ذلك غدا ان كان الله شاءه قبل فى السابق اى فى الازل
فهذا دليل على ان مشيئة الله تعالى لافعال العباد واقعة فى الازل

لانا نقول من المقررة في العلوم العربية بل في الاصول ان
ان الشرطية تقلب معنى الماضي مستقبلاً فان معنى قولك ان
ضربت ضربت ان تضرب اضرب لاسيما اذا كان الجزاء
مستقبلاً مثل قولك ان ضربت اضرب فحينئذ يكون صيغة
الماضي بين قرينتين والتباين على الاستقبالية وههنا
ما وقع موقع الجزاء هو قوله اني افعل ذلك غداً في المعنى
فان التقدير ان شاء الله فاني افعل ذلك غداً وقد عرفت
ان غداً مخصص الفاعل المحتمل للحال ومخصصة للاستقبال
المتبادر منه فمعنى الجزاء اني افعل ذلك غداً فلا شبهة ان شاء
بمعنى المستقبل مع ان اللفظ الدال على وجوب القول
بان شاء الله في عامة الافعال هو لفظ المستقبل المصدر بان
المحض للاستقبال ولفظ الآية انما يدل على وجوب التلبس
بمشيئة الله في المستقبل لا على ادائه بصيغة الماضي ولا على
ارادة معنى الماضي ولو سلم فيجوز ان يكون المراد بان شاء
الله في الازل ان علم الله فيه مشيئة ذلك الفعل في المستقبل
بعد مشيتي وارادتي واختياري ذلك الفعل عند ان القول
باني افعل ذلك غداً ان شاء الله اياه في الازل عبث

ولهذا

والله تعالى لا يأمر بالعبث لانه ان كان شاءه في الازل فلا شبهة
انه يكون لامحالة لامتناع تخلف المراد عن ارادته تعالى بعد تسليم
امكان تأخره عنها فحينئذ يكون القول بان شاء في الازل عبثا
لا يترتب عليه غرض صحيح ويكفي للعاقل قرينة على كون شاء
انشأ له بمعنى المستقبل استعماله في محل الاستعانة واعانة المستعين
لا يكون الا في المستقبل فتأمل ولا تغفل واما معنى فهو المعلوم
المجزوم به ان المراد اعني ما تتعلق اليه الارادة انما يحصل
بعد القصد والارادة لا قبلهما فان ما حصل من افعالك
ومضى لا تقول اريد حصوله لان من طلب حصول الحاصل
وهو عبث وباطل وليس نحته طائل وما يتعلق الى تكرار الحاصل
كفروض الاوقات الصلاتية وواجباتها وسننها فلا يتعلق
الى نفس الحاصل بعينه بل انما يتعلق الى حصول مثله ضرورة
امتناع حصول عين الحاصل مرة اخرى لتغاير الحاصل وغير الحاصل
بحسب الذات والمشخصات كما حققناه في كواشف الشبهة
من راجعها لم يبق فيه ريبة فالمراد لا يحصل الا بعد تعلق الارادة
اليه فمشيئته تعالى المرادة لنا بنص الآية انما تحصل منه تعالى
اذا حصلت بعد ارادتنا وقصدنا وطلبنا آيا ها كما عائنة المستفتين

ولا يخفى عليك ان هذه القرائن اللفظية والمعنوية المتعاضدة
تدل دلالة قرينة قرينة على القطع على ما قررناه من الترتيب
والترتب والتعقيب فسبحان من بهدي اليه من ينيب مع ان
القول بتقدم ارادة الله على ارادات العباد فعل الخير والشر
والطاعة والفساد مما لا دليل قطعيا عليه مع كون ذلك
القول عبثا لا يترتب عليه غرض صحيح بل يترتب عليه محذورات
لا تليق بذاته وصفاته وافعاله ومنشاء ذلك عدم الفرق
بين ارادة العبد وارادة الحق تعالى فارادة العبد تتخلف
عن المراد الا ما شاء ربك فانك قد تريد ان تحصل اشياء كثيرة
ولا يحصل واحد وتتأخر عن ان الارادة فانك تريد الان
ان يحصل شيء في السنة الآتية وليست ارادة الله تعالى
كارادتك فانه اذا شاء شيئا يقول له كن فيكون بلا تخلف
ولا تأخر واذا لم يرده لم يقل ذلك فلا يكون فقوله كن يعقب
ارادته ولا ينفك عنها ولا يتأخر ولا دليل على انه لا يعقبها
وينفك عنها ويتأخر بل يقوم على التعقب وعدم الانفكاك
والتأخر دليلا نقلا وعقلا اما نقلا فكمثال قوله تعالى انما امره
اذا اراد شيئا ان يقول له كن فيكون ومعلوم ان اذا الداخلة

على اذا

على اراد ظرف لان يقول كن لانه هو احدثه الواقع في زمان
الارادة فيكون زمان القول بكن هو زمان الارادة وان ازمان
حادث فالارادة الواقعة فيه غير الارادة الازلية التي هي
صفة ازلية له تعالى قديمة لا اول لها كصفتي التكوين والترزيق
وان الفائي فيكون تعقيبية فيكون الكون والخلق مرتبا
على القول بكن الواقع زمان الارادة معقبا غير منفصل ولا منفك
عنها واما عقلا فان ارادته تعالى كلية لا تختلف عنها مراده
نقلا وعقلا واما نقلا فلما يفهم من امثال هذه الآية والحديث
المرفوع من قوله عليه الصلوة والسلام ما شاء الله كان ومالم يشأ
لم يكن وهاتان القضيتان وان كانتا في قوة الجزئيتين لكن
اذا انتظم مفهوم احديهما بمفهوم الاخرى مع ملاحظة العموم
المفاد بما الموصولة او الشرطية افادت كل واحدة منهما معنى الكلية
مع ان المهملة انما تكون في قوة الجزئية اذا لم تقم قرينة على معنى الكلية
والافعال الواقعة فيهما منسلخة عن الزمان لكونها منسوبة اليه تعالى
فتعم جميع الازمنة فتفيد الاستغراق ولو سلم فباب مقابلة
المستقبل على الماضي ههنا غير مغلق على ان القرائن الخارجة
بل الدلائل الواضحة اكثر من ان يحصى واما عقلا فلزوم العجز

الذى يهوم خواص الحادث وممتنع على المحدث القديم الفعال لما يريد
فاذا لم يتخلف مراده عنه لذلك لم يتأخر عنه ايضا لذلك
فان الشئ اذا امتنع جنسه امتنع كل نوع من انواعه ولا يخفى
ان فى التأخر نوعا ما هو فى التخلف من العجز لان فى مدة التأخر
تخلفا محضا وتعلق الارادة فى الازل وارادة التأخر مما
لا دليل يلجئ اليه والاعتقاد بازلية صفة الارادة وبلازلية
تعلقها وعدم انفكاكه عن حصول المراد مما لا يلزم عليه محذور
وفساد على ما ذهب اليه الائمة الاوتاد وتحقيق ذلك ان الله تعالى
مريد فى الازل والارادة صفة ازلية له تعالى كما انه مكون فى الازل
والتكوين صفة ازلية له تعالى وعالم والعلم صفة ازلية له تعالى
على ما دلت عليه النصوص النقلية والعقلية وذهبت الله المحققة
وكل من صفاته الثبوتية متمايزة عن الباقية فارادته غير العلم
والتكوين لان تعلق الارادة لابد ان يكون بعد العلم لامتناع
ارادة المجهول واختياره على الله تعالى والتكوين لابد ان يكون
بعد الارادة لكونه تعالى فى علا مختارا باختيار تام كلى يمتنع ان
يفعل عالم يريده وكونه مريدا فى الازل لا يستلزم ارادة فى الازل
لكل ما يكون من افعاله وافعال العباد وغيرها كما ان كونه

مكونا

مکوناً وخالقاً فی الازل لایستلزم تکوین المکونات وخلقها
فی الازل وتعلق صفة الارادة بالحوادث قبیل حدوثها لایستلزم
حلول الحادث کما ان تعلق صفة الخلق والتکوین بها وقت
حدوثها لایستلزم ذلک لان التعلق غیر المحلول مع ان المحلول
محال فی حقه تعالی لامتناع صلاحیة کونه محلاً لشیٔ والمحال
مما لایلزم ولو لزم فاللزوم باطل بلا جدال والتعلق لازم لیس
لانکاره مجال غایة ما فی الباب ان کیفیة التعلق من قبیل
المتشابهات کما ان کنه صفاته تعالی کذلک فاذا مرت
الصفات الثلثة المذکورة من العلم والارادة والخلق
کل واحدة من الاخریین وعلمت ان تعلق العلم بالمکونات
مقدم علی تعلق الارادة بها وتعلق التکوین والخلق بها
متاخر عنها معقب لتعلقها علمت ان تعلق الارادة بها
لیس کتعلق العلم بها بل انما هو کتعلق التکوین والخلق بها لعدم
انفکاک التکوین عن تعلق الارادة ویکفیک دلیلاً انه لو انفک
عن تعلقها فاما ان یکون حدوث المکون فی وقت تکوینه بالتعلق
السابق او بتعلق آخر جدید فی وقت التکوین فان قلنا بالاول
یلزم القول بالتخلف فی اوان التاخر والانفکاک بلا موجب

ولاضرورة داعية اليه وتعطيل ذلك التعلق في مدة التخلف
واسقاطه عن درجة الايجاب فيفضي الى اثبات نقص لايليق
بذاته وصفاته وان قلنا بالثاني يلزم ما يلزم على التعلق
الاول وتعطيله بالكلية فالقول بتعلق الارادة التامة
الكلية في الازل الى كون الممكنات وحدوثها في المستقبل
ليس باولى من القول بتعلقها ايا ما قبيل التكوين الذي تقضي
القول بتعقيبه اياها وعدم تاخيره عنها على وفق مقتضى
النصوص القرآنية وليت شعري اي ضرورة تدعو الى ذلك
ولعل من ظن ذلك انما ظنه لقصد اثبات كمال الصفة ارادته تعالى
ولم يتامل انه في الحقيقة اثبات نقص لها ولعل منشا هذا الظن
عدم الفرق بين تعلق علمه تعالى في الازل بارادته واختياره
كل ما يكون في زمانه المخصوص وبين تعلق ارادته بكل ما يكون
في وقت التكوين والفرق بين وباهر لان تعلق العلم ازلي
ومتعلقاته لا يزال فاذا فرقنا ذلك وعلمنا ان العلم غير الارادة
علمنا يقينا ان ما تعلق في الازل بكون كل ما يكون هو العلم الا زلي
لا الارادة الازلية لان تعلق الارادة يستدعي التكوين البتة
بلا تاخر ولا فاصلة فالتحقيق ان لله تعالى لا يريد ايجاد شئ الا وقت

التكوين

التكوين لكنه مريد في الازل كما هو مكون ورازق في الازل فمعنى
مثل ما ورد من السلف ان صح من ان الله تعالى شاء واراد
في الازل ما هو كائن علم تعلق ارادته ومشيته اياه وقد خلقه
وبمكنه ان يكون من قبيل جعل ما هو كائن في المستقبل كالماضي لكونه
محقق الوقوع لان ما يشاء الله يكون وما لا يشاء لا يكون
وبالجملة الايات والاحاديث والاخبار المشعرة بتعلق ارادته
تعالى في الازل الى كل ما يكون ليست باكثر واقوى واوضح من الدلا
النقلية والعقلية الدالة على ان تعلق ارادته تعالى الى ايجاد
كل ما يكون وقت الخلق والتكوين وباب التاويل ان كان
مفتوحا على هذه الدلائل فليس مغلقا على ما يشعر خلافها مع ان
مذهب اهل السنة العمل بمقتضى جميع الادلة النقلية مع ادلة المعتزلة
والجبرية فمقتضى ظواهر ادلة المعتزلة ان مريد افعال العباد وموجدها
هو نفسه لا ارادة ولا اختيار ولا مدخل للعبد فيها غير اعطاء القدرة
التي بها يكسبها ويوجدها ومقتضى ظواهر ادلة الجبرية ان مريد
افعال العبد هو الله تعالى لا ارادة ولا اختيار فيها للعبد فوجب
الجمع بين الادلة بان يقال ان الارادة المثبتة للعبد بالادلة
هي الارادة الجزئية وان المنفية عنه بادلة اخرى هي الارادة
الكلية

نل ج

اعما يكون

وان عدم المدخلية والارادة من اقسام مصروف الى عدم تعلق ارادته
بفعل العبد في الازل وان ارادة الله تعالى فعل العبد مصروف
الى تعلق ارادته به في المستقبل وقت تخلق به الارادة الثابتة
للعبد بلا خلل تكملة صفة ارادة العبد اعني مريدية مخلوق
مثلا كسائر صفاته من قدرته وعلمه وغيرهما كما ان صفة ارادة
الله تعالى قديمة مثل كسائر صفاته القديمة الثبوتية وارادة العبد
مقاصده اعني تعلق ارادته بها وترجيح بعضها على بعض بالارادة
والاختيار هل هي من العبد او من الله فظواهر الادلة التي استدلت بها
المعتزلة تقتضي ان تكون من العبد فقط وظواهر الادلة التي استدلت
بها الجبرية تقتضي ان تكون من الله فقط ومذهب اهل السنة هو مقتضى
جميع الادلة من حيث المجموع فما يدل عليه ادلة الجبرية هو صفة الارادة
اعني المريدية التي خلقها الله تعالى في العبد وما تدل عليه ادلة المعتزلة
هو تعلق تلك الصفة الذي هو من العبد اعطاه الله تعالى اياه وفوضه
اليه وخيره فيه بدلالة جوارحه وعقله فضلا عن سائر الادلة ولا يحكم المؤمن
عاقل بان قصد العبد وميل نفسه الى فعله لاسيما الى الكفر والعصيان
ليس الا من الله الرحمن الذي نهاه منهما جبرا وكرها من غير صنع العبد
للزوم التسوية بين المكلف وغيره وابطال مقتضى اكثر الادلة

بل

بل تعطيل الشريعة في كون العبد مأمورا ومنهيا لم يخلقه لله عبثا
بدليل قوله تعالى افحسبتم انما خلقناكم عبثا وانكم الينا لا ترجعون
وقوله وما خلقنا السموات والارض وما بينهما لاعبين وقوله
ان الله لا يظلم الناس مثقال ذرة ولكن الناس انفسهم يظلمون
وقد قال المفسرون اي لا يعاقب الناس بغير ذنب فامثال هذه
الادلة القرآنية تدل على ان في العبد مدارا للتكليف يصلح
ان يكون سببا للمواخذة وليس لهم على الله حجة اصلا مع ان
تعليق الارادة لو كان بخلق الله في قلب العبد يجبر وقهر من
غير مسلية وقصده وطلبه كما يظنه الجهلة لم يقدر العبد على تحويله
واخراجه من قلبه لانه لا تبديل لخلق الله ولا شبهة ان العبد قادر عليه
ويحوله ويخرجه كثيرا اما باشغال قلبه الى غير ما يخطر بقلبه كتحويل نظره
الى غير ما رأى ولكن يجوز ان يكون مبدأ انقلاب القلب الى الخير في بعض الا حيان
من الله الملهم المنان كما يكون مبدأ انقلابه الى الشر في بعض الازمنة
من الشيطان المستعاذ منه بالمستعان تنبيه اذ فهمت ان معنى
قوله تعالى وما تشاؤن الا ان يشاء الله من غير تقدير وتغيير
هو انما تشاؤن مشيئة الله في كل فعل لنخلقه فقد فهمت ان
الآية مصرحة بان ليس للعباد ان يشاؤا ويريدوا ايجاد فعل بل انما لهم

اهبنا واويريدوا ويقصدوا امشيئة الله اياه كما يصرح به قوله تعالى
ولا تقولن لشيء اني فاعل ذلك غدا الا ان يشاء الله فنفى الآية
تنبيه بل تصريح للمخاطبين المكلفين بانه ليس لكم ارادة
مستقلة لايجاد فعل وانما لكم ارادة تابعة اي متعلقة لارادته
تعالى ان يتعلق مشيئتكم في الحقيقة لا تتعلق فعلا غير مشيئة الله اياه فليس لكم
في جميع افعالكم الا ان تلتمسوا مشيئة الله الذي يخلق ما يشاء ويختار
كما تلتمسون ارادة الكبراء في بعض امورهم اذا كان الامر كذلك
فكيف تجاسرون وتقصدون بقلبكم الذي هو بيت الله
مجازا او محل ذكره وعرفانه كما تقدم في المقدمة اهبنا والله
ويخلق معصيتكم التي نهاكم عنها فهو اجرى على ذلك فقد اجرى
على ربه بقلبه ولوث البيت الذي يجب عليه تطهيره كما اراد و
عليه السلام بتطهيره فالله تعالى انما يخلق معصية العباد وعقيب مشيئتهم
وارادتهم اياها غضبا عليهم وقد لا يخلقها بعد هاتها لطفا وكرما
منه لهم فسبحانه يريد بعض عباده غضبه العظيم ويقصده ويطلبه
وهو لا يغضب عليه ويقدم رحمته على غضبه كما في الحديث
القدسي سبقت رحمتي على غضبي ولا يخفى على العاقل النبيه ان هذه
الآية على هذا الوجه الوجيه تعليم للجواب المذهب المنصور المتوسط

بين

بين المستقبل والمجبور فالعبد ليس بمختار اختيارا محضا لكون خالق
فعله هو الله الذي يخلق فيه ويختار ولا مجبور جبرا محضا
لكونه شائيا ومريدا عازما ومصمما فهو مجبور جبرا متوسطا
لكون ايجاد فعله وترك ايجاده بيد الله لا بيده ومختار اختيارا
متوسطا لكون ارادته ومشيته مفوضة اليه دون فعله والجبر المتوسط
يقتضي الاختيار المتوسط البتة وقد ترك القوم ذكره لظهوره
ولعدم ترتب غرض مستقل عليه واذا تاملت فيما علونا عليك
حق التامل ظهر لك مغزى ما ورد من السلف بل نسب الى
علي كرم الله وجهه من انه لا جبر ولا تفويض ولكن امر بين امرين
فان معناه لا جبر في الارادة والاختيار ولا تفويض في الايجاد
والاظهار ولكن امر متوسط اختياري بالنظر الى اختيار ما يراد
واضطراري بالنظر الى التحصيل والايجاد والاظهار ولكن
~~امر متوسط اختياري بالنظر الى اختيار ما يراد واضطراري بالنظر~~
الى التحصيل والايجاد وظهر ايضا مغزى ما نسب الى القاضي البيضاوي
رحمه الله تعالى من صحة النسبة من ان العبد مجبور في صورة مختار
وان كان اول من قال به غيره فظن مثلا ان الجزري ان مراده
رحمه الله ان العبد مجبور في الحقيقة جبرا محضا وابده بما وقع منه

في تفسير قوله تعالى وربك يخلق ما يشاء ويختار ما كان لهم الخيرة
م قوله وظاهره نفي الاختيار عنهم رأسا والامر كذلك عند التحقيق
لان اختيار العباد مخلوق باختيار الله تعالى منوط بدواع لا اختيار
لهم فيها واطال في الطول البه رحمه الله بما اطال وقطعها عنه
استاذنا واستاذ الفاضل محمد المشهور بخوش آبي في حاشيته تفسير
البيضاوي بما حاصله ان الخيرة اذا كانت بمعنى الاختيار
فلام التعريف فيها اشارة الى اختيار كلي مفهوم من قوله
تعالى قبيله ويختار اذا كان الامر كذلك فلام التعريف في
الاختيار الواقع في قول البيضاوي رحمه الله تعالى وظاهره
نفي الاختيار للعهد الخارجي اي يدل على نفي الاختيار المذكور
المعهود وهو اختيار ما يشاء للخلق والايجاد فقوله رأسا
قيد للاختيار لا للنفي ولو سلم فلا ضير في كونه قيدا للنفي الاختياري
الكلي الايجادي للخلق فمراد البيضاوي رحمه الله تعالى رد للمعتزلة
القائلين بذلك الاختيار الايجادي ويدل عليه قوله لان
اختيار العباد مخلوق اذ لا يصح ان يكون المخلوق مبدأ للخلق
وليس تأييدا للجبرية كما زعم الاطول فان الجبرية ينكرونه
بالكلية وقوله منوط اي مربوط ومتعلق بدواع هي ارادة

الله ومشيئته واختياره للخلق او اتركه بعد ارادتهم واختيارهم
لا اختيار لهم فيها فان ربك يخلق ما يشاء ويختار ما كان لهم
في الايجاد شئ من الاختيار فمراد البيضاوي رحمه الله تعالى
من ان العبد مجبور في صورة مختار انه من حيث كونه في صورة
الظاهر فاعل وتارك بارادته مختار في الصورة ومن حيث كون
خالق فعله وتاركه فعله في الحقيقة هو الله ليس بمختار في انشائها
في الحقيقة لا ان العبد مجبور في ارادته واختياره جبرا محضا ليس فيه
مدار للتكليف الالهي البري عن شائبة العبثية كيف وبشهد
ببطلان ذلك امتثال قوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها وعدم
ترك الكفر والفسق بصرف الارادة والاختيار الى الايمان والطاعة
في وسع كل كافر وفاسق علم الله تعالى في الازل انهما لا يتركانهما
ولا يلزم من تكليفهما بالايمان والطاعة التكليف بما لا يطاق
لان علمه تعالى انما تعلق بانه يأمره وينهاه وانه لا يمتثل بهما فليس
تكليفه خارجا عن العلم الازلي كما ان عدم امتثاله ليس خارجا
عنه ويتضح ذلك زيادة وضوح فيتوب المائل الى الجبر توبة نصوحا
واما الدليل العقلي الذي تستدل به الجبرية على الجبر المحض فهو ان
علم الله قد تعلق في الازل بكل ما يفعله العباد في المستقبل والعلم

الازلي لا يتغير ولا يتبدل فكل ما تعلق العلم الازلي الى ظهوره من
افعال العباد لا محالة يكون على وفق العلم الازلي وكل ما لم يتعلق
الى حصوله او تعلق الى عدم حصوله لا يكون على وفق العلم الازلي
فكل ما هو كائن في العلم الازلي فهو واجب وكل ما هو ليس
بكائن فيه فهو ممتنع والواجب والممتنع ليس في خيار الاختيار
فكل عبد غير مختار بل مجبور في جميع حركاته وسكناته بالاضطرار
الجواب عن ذلك من وجوه اما اولا فانا نحن مع مؤمن
بالشريعة المحمدية بل مع الذين يدعون انهم هم الفرقة الناجية
والدليل العقلي لا يصادم الادلة الشرعية عند فرق الكلام وقد
علمت ان ارادة المكلفين واختيارهم باستعمال قلوبهم و
جوارحهم في المأمورات والمنهيات مدار التكاليف الشرعية
ولولا المدار لها لبطل الشريعة بالكلية وليس في انكار مقتضى الدليل
العقلي المخالف للادلة الشرعية وزر او في انكار مقتضى الدليل
الشرعي القطعي كفر واما ثانيا فان علمه تعالى انما تعلق في الازل
بما تعلق اليه على التفصيل لا على الاجمال بالبراهين ذكرت في محلها
فالله تعالى يعلم كل ما يكون تفاصيله جميعا فتعلق علمه تعالى
ان فلانا يكون مكلفا في وقت كذا فيفعل كذا او يترك كذا اجتنابا

فتدبر

فيثاب اويعاقب ويفعل كذا ويترك كذا بغير اختياره فلا يثاب
ولا يعاقب لا يقتضي سلب الاختيار عنه فيما يفعل ويترك ولا
اثبات الجبر والاضطرار عليه اصلا واما ثالثا فان علمه تعالى
قد تعلق في الازل بجميع افعاله التي يكون فيما لا يزال فهل يخبر عاقل
مؤمن ان يقول ان الله الفاعل المختار الذي يخلق ما يشاء ويختار
مجبور مسلوب الاختيار لتعلق علمه بجميع افعاله في الازل فتعالى الله
الاعز الاجل واما رابعا فلان الشيء واجبا او ممتنعا عقليا بالعلم
الازلي يقتضي ان يكون العلم علة تامة لوجوب الواجب وامتناع
الممتنع لان الحكم العقلي لا يكون واجبا ولا ممتنعا الا بعلة تامة
مقتضية او مانعة وهي ارادة المريد المختار حين الايجاد والا ظهار
ولو كان تعلق العلم قبل الارادة علة تامة لزم تواردة علتين
مستقلتين على معلول واحد وهو باطل بل لزم وجود المعلول
قبل الارادة وهو خلاف الواقع والعادة ولو جعل العلم علة للارا دة
والارادة علة واحدة للمعلول لزم سلب الاختيار في الارادة ولو
جعل مجموع العلم والارادة علة واحدة تامة فاما جعل تعلق الارا دة
مثل تعلق العلم ازليا لزم كون الممكنات في الازل وليس كذلك
وان جعل تعلقها لا ازليا اي موقتا بوقت حدوث متعلقها فالعلم

المتعلق في الازل لايكون علة تامة بل ولا سببا للوجوب والا
متناع قبل تعلقها واما خامسا فانا الواجب بالشئ عقلا اذا
فرض عدم ذلك الشئ يلزم عقلا عدم الواجب ووجود الممتنع
لان انتفاء العلة يوجب انتفاء المعلول عقلا فاذا تبين لنا العلم
الصرف الذي هو عدم الجهل وفرقناه عن الارادة ففرضنا عدم
تعلقه ازلا بكون الكائن عند تعلق الارادة الى كونه وحدوثه
لا يلزم عقلا عدم كون الكائن ولا كون غير الكائن لان العلم
التصرف المتعلق في الازل ليس علة ولا سببا لما تعلق اليه اصلا
في مبدإ العقل لا يقال قد كتب في اللوح كل ما هو كائن فكان
ذلك قضاء وقدرا وقد جف القلم بما هو كائن والكتب في اللوح
وخلقه فيه فعل اختياري مسبوق بالارادة والاختيار فالله تعالى
اراد واختار كل ما هو كائن من الفعل والترك وقت الكتب في اللوح
لانا نقول كيفية الكتب في اللوح ليس بمعلوم لنا يقينا بانه هل فيه
حكم قاطع جازم في كل امر لا وقد دل قوله عز وجل يمحو الله
ما يشاء ويثبت وعنده ام الكتاب انه كان الظرف المحو في
هو اللوح على انه لا حكم قطعيا فيه في كل امر بل على انه ليس فيه
كتب كل امر لان المحو والاثبات امران من الامور الالهية

وهم يلعبون

ولم يكتبا قبلها ولو سلم ان فيه حكما لكل امر فليس ما كتب
في اللوح الا ما تعلق اليه العلم الازلي مجملا او مفصلا بان الله
يخلق زيدا مثلا ويكون مكلفا في وقت كذا فيريد فعلا كذا
في وقت كذا او انه تعالى يريده ويختاره فيوجده على وفق ارادته
اولا يريده فلا يوجده اصلا فالكتب وخلقه الذي هو فعل اختيار
انما يقتضي تعلق الارادة والاختيار الى نفس الكتب وخلقه لا
الى نفس المكتوب فلا يلزم من الكتب بان فلانا يفعل كذا في وقت
كذا ارادة ذلك الفعل والاختيار في وقت الكتب ويحصل ان
تعلق العلم في الازل باحد طرفي شئ في المستقبل اذا لم يقتض
كونه واجبا او ممتنعا في العقل فكتبه مجملا او مفصلا وعدم كتبه
سيان عند ذوي العقد وبحل يقول واقف هذه الالفاظ
على تطهير الطريق المستقيم للاستحفاظ حررتها بالنظر الى الشروح
والحواشي مع الابتلاء بترك العلوم للفوائل والغواشي فلينظر الناظر
فيها بالانصاف كالمتولي المجتنب عن العذر والاعتساف فان كان
فيه مقنع فالحق احق ان يتبع وكل ما حررته تسديد وتشييد
ليس باجتهاد وابتكار بل به الاستدلال مفتوحا في اصول
الاعتقاد جعلنا الله من الذين يستمعون القول فيتبعون احسنه

وجنبنا من الذين يتبعون اهوائهم فيتبعون اوهامهم تم
بحمد الله الخبير البصير وصلاته على نبيه السيد الكبير على يد مؤلفه
الفقير نعمان الحنفي السهلي في التقصير في اواخر شهر ربيع الآخر
من تاريخ اسم الكتاب ناظمه هجرة النبي من المكة الى المدينة
عليه افضل الصلاة في كل فيئة وعلى الآل والاصحاب الذين
هم على الحق والصواب والائمة المجتهدين والذين اتبعوهم
باحسان الى يوم الدين رضوان الله تعالى عليهم اجمعين
سبحان ربنا رب العزة عما يصفون وسلام على
المرسلين والحمد لله رب العالمين
تمت في سلخ جمادى الثانية
بمدينة احمد